الأمم المتحدة

A/C.5/63/SR.3

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والستون

Distr.: General
24 December 2008
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الثالثة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد برودي ..... (هنغاريا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيدة ماكلورغ

المحتويات

البند ١٢٢ من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (تابع)

البند ١١٨ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩

تحسين وتحديث مرافق المؤتمرات وتشييد مرافق مكتبية إضافية في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي

تشييد مرافق إضافية للاجتماعات في مركز فيينا الدولي وتشييد مرافق إضافية للمكاتب في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

08-53828 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ١٢٢ من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (تابع) (A/63/11 و A/63/68)

١ - **السيد منيّر** (الكويت): قال إنه نظرا لأن قسمة نفقات الأمم المتحدة ضرورية لتمويل أنشطة المنظمة، فهي واحدة من أهم البنود التي ينبغي أن تناقشها اللجنة.

٢ - وأضاف أن مبدأ القدرة على الدفع يظل هو المعيار الأساسي في تحديد اشتراكات الدول الأعضاء، وأنه ينبغي تطوير مختلف عناصر المنهجية المستخدمة في تحديد القدرة باستمرار حتى يمكن ضمان أقصى قدر من العدالة والشفافية والمرونة في توزيع الاشتراكات.

٣ - واستطرد قائلا إن حكومته تؤيد خطط الدفع على سنوات متعددة، مما يساعد الدول على أن تبرهن على التزامها بالوفاء بالتزاماتها المالية للأمم المتحدة، كما تؤيد توصيات لجنة الاشتراكات فيما يتعلق بطلبات الدول الأعضاء بموجب المادة ١٩ من الميثاق، لا سيما توصيتها بأن تسمح لجزر القمر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وسان تومي وبرينسيبي، والصومال، وطاجيكستان، وغينيا - بيساو، وليبريا التي تواجه أوضاعا صعبة، بأن تصوت في الجمعية العامة حتى نهاية دورتها الثالثة والستين.

٤ - وأوضح أن الإرادة السياسية من جانب الدول الأعضاء للوفاء بالتزاماتها المالية للأمم المتحدة كاملة، وفي مواعيدها، ودون شروط، هي التي مكنت المنظمة من أن تواصل تنفيذها لولايتها. وأضاف أن حكومته ستواصل الوفاء بالتزاماتها للمنظمة كاملة وفي مواعيدها.

٥ - وأعرب عن أمل وفده في ألا تقر لجنة الاشتراكات، عند وضعها لمختلف عناصر منهجية جدول الأنصبة المقررة، أية زيادة مبالغ فيها في أنصبة البلدان النامية، لتتلافى بذلك أية اختلالات في أنصبة هذه البلدان مما قد يكون له تأثيره المعاكس على الامتثال لالتزاماتها. وأوضح أنه من غير المقبول بشكل خاص طرح أية زيادات في اشتراكات البلدان النامية اعتمادا على أساس تخفيضات مقابلة في الأنصبة التي تدفعها البلدان المتقدمة.

٦ - واختتم كلمته بقوله إن على لجنة الاشتراكات أن تعيد النظر في عناصر منهجية جدول الأنصبة المقررة وأن تحلل هذه العناصر، في محاولة منها لتطبيق القرارات العديدة للجمعية العامة، وأن على الدول الأعضاء أن تساعد هذه اللجنة بهدف إقرار جدول لتقدير الأنصبة يتسم بالعدالة والشفافية ويعكس القدرة الحقيقية للدول الأعضاء على الدفع.

٧ - **السيد علوان كنفاني** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إن على اللجنة الخامسة أن تسعى إلى وضع منهجية تحافظ على روح ميثاق الأمم المتحدة والنظام الداخلي للجمعية العامة. وبشكل خاص، لا بد أن تكون المنهجية محكومة بمبدأ القدرة على الدفع، كما نصت عليه المادة ١٦٠ من النظام الداخلي.

٨ - ومضى يقول إن المنهجية الحالية تستند إلى الناتج القومي الإجمالي للدول الأعضاء وقدرتها على الدفع. ومع ذلك، فقد احتوت على عنصر يخل بمبدأ القدرة على الدفع، وهو عنصر فرضته، من جانب واحد، الدولة العضو التي تسدد أعلى اشتراك بالقيمة الاسمية.

٩ - وأردف قائلا إن الحد الأقصى، وهو ٢٢ في المائة، إجراء أحادي فرض بحجة أن هذه الدولة العضو سوف تسدد دينها المستحق للمنظمة. ولكن هذا الدين ظل دون سداد. وأوضح أنه من غير المقبول - بل إنه انتهاك لمبدأ القدرة على الدفع وانتهاك لمبادئ الدستور - أن تضطر الدول الأعضاء الأخرى إلى أن تدعم الدولة التي تساهم

بأكبر اشتراك اسمي. وقال إن فترويلا ترى أن الوقت قد حان لإعادة النظر في هذا العنصر.

١٠ - ومضى يقول إن تقرير لجنة الاشتراكات (A/63/11) أشار إلى عدد من الاقتراحات التي قدمت في الجزء الثاني من الدورة الثانية والستين المستأنفة. ومع ذلك، فإنه ينبغي للجنة الخامسة أن تركز على تحسين المنهجية الحالية، بدلا من تضييع الوقت في مناقشة مقترحات سابقة انحرفت عن المبدأ الأساسي، وهو القدرة على الدفع.

١١ - وفيما يتعلق بطلبات الإعفاء وفقا للمادة ١٩ من الدستور، قال إن فترويلا تؤيد توصية لجنة الاشتراكات بالسماح للدول السبع المدرجة في التقرير بأن تصوت في الجمعية العامة حتى نهاية دورتها الثالثة والستين، بسبب الظروف الاقتصادية الخارجة عن إرادتها.

١٢ - **السيدة فام** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن وفدها يؤيد أيضا توصية لجنة الاشتراكات بشأن طلبات الإعفاء طبقا للمادة ١٩. وأعربت عن سرورها لأن بعض البلدان قد وضعت خططا للتسديد تمتد عدة سنوات، وحثت الدول الأخرى التي عليها متأخرات كبيرة أن تحذو حذوها.

١٣ - وأضافت أن الولايات المتحدة تؤيد توصيات لجنة الاشتراكات بشأن عناصر منهجية جدول الأنصبة المقررة للفترة القادمة. وأضافت أن وفدها ما زال يعتقد أن المنهجية المستخدمة في الجدول ينبغي أن تقوم على العناصر الأساسية التقليدية، أي القدرة على الدفع، محسوبة على أساس الحصص في الاقتصاد العالمي، بعد تعديلها لمراعاة أعباء الديون وانخفاض دخل الفرد، والحد الأقصى والحد الأدنى. وأعربت عن أملها في أن تعمل جميع الوفود معا من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الجدول القادم.

١٤ - **السيد غريفر** (رئيس لجنة الاشتراكات): قال إن لجنة الاشتراكات سوف تعالج اهتمامات الوفود وأضاف أنه يتطلع إلى الرد على أسئلتها في مشاورات غير رسمية.

البند ١١٨ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩

تحسين وتحديث مرافق المؤتمرات وتشييد مرافق مكتبية إضافية في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي (*A/62/794* و *A/63/465*)

تشييد مرافق إضافية للاجتماعات في مركز فيينا الدولي وتشييد مرافق إضافية للمكاتب في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا (*A/63/303* و *A/63/465*)

١٥ - **السيدة ماكدونالد** (مديرة شعبة المرافق والخدمات التجارية): قدمت تقرير الأمين العام بشأن تشييد مرافق إضافية للاجتماعات في مركز فيينا الدولي وتشييد مرافق إضافية للمكاتب في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا (A/63/303)، وتقريره عن تحسين وتحديث مرافق المؤتمرات وتشييد مرافق مكتبية إضافية في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي (A/62/794)، وقالت إنه منذ عام ٢٠٠٠ أصبحت مسؤوليات دائرة إدارة المرافق في المقر الرئيسي تتركز على تقديم التوجيهات العامة فيما يتعلق بجميع جوانب إدارة المرافق، بما في ذلك مشاريع التشييد في الخارج. وأوضحت أنه نظرا للصعوبات التي تواجه المشاريع الحالية، سيقوم الأمين العام بإعادة النظر في الإدارة بشكل عام لمشاريع التشييد والصيانة في الخارج، والدروس المستفادة، وسيطرح مقترحاته في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١، ضمانا لتحديد المسؤولية والمساءلة بوضوح.

١٦ - وفيما يتعلق بتشييد مرافق إضافية للاجتماعات في مركز فيينا الدولي وتشييد مرافق إضافية للمكاتب في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا (A/63/303)، قالت إن تشييد المبنى - M - في مركز فيينا سينتهي بنهاية عام ٢٠٠٨، وسيتم إزالة الأسبستوس من المبنى - C - في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

١٧ - واستطردت تقول إن مشروع تشييد مرافق مكتبية إضافية للمكاتب في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا قد تأخر مرات أخرى بسبب المفاوضات المطولة لإنهاء التعاقد مع المقاول الدولي، والتعاقد مع مقاول محلي للإشراف على مرحلة تشييد المشروع، وتعقيدات الانتهاء من وثائق العطاء، وتمديد الموعد المحدد لتقديم العطاءات، وكلها عوامل أدت إلى تأخير الجدول الزمني لعملية التشييد. وأصبح من المقرر الآن الانتهاء من المبنى في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ بدلا من شهر كانون الثاني/يناير من نفس العام.

١٨ - واستطردت قائلة إن السلطات المحلية أعلنت مؤخرا أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ينبغي أن تدفع ضريبة القيمة المضافة على ما تستورده من بضائع، على أن يُسترد ذلك عند استلام المستندات اللازمة. ولكن مكتب الشؤون القانونية أشار إلى أن اتفاقية الإيجار التي دخلت حيز النفاذ في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ تعفي المنظمة من دفع هذه الضرائب. وأوضحت أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تتفاوض مع السلطات المحلية لإلغاء هذا الشرط في أقرب وقت ممكن.

١٩ - وفيما يتعلق بإنشاء السلطات المحلية لطريق فرعي بديل، قالت إن ممثلي اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أُبلغوا بأن هناك طريقا مؤقتا سيتم الانتهاء منه في منتصف تشرين الأول/أكتوبر قبل بدء عمليات التشييد.

٢٠ - وفيما يتعلق بإدارة المشروع، قالت إن المراقب المالي كان قد وافق في آذار/مارس ٢٠٠٨ على اتفاق بين دائرة إدارة المرافق في المقر، وشعبة برامج التخطيط والميزانية، وشعبة المشتريات واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بعنوان ''ترتيبات إدارة وتنسيق مرحلة التشييد للمرافق المكتبية الإضافية في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة''، وهو الاتفاق الذي حدد مسؤوليات المقر واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وسمح بالاستعانة بخدمة متعاقد مستقل لإجراء المسح الكمي، يرفع تقاريره إلى المقر مباشرة.

٢١ - وانتقلت بعد ذلك إلى تقرير الأمين العام بشأن تحسين وتحديث مرافق المؤتمرات وتشييد مرافق مكتبية إضافية في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي (A/62/794)، فقالت إنه في أعقاب صدور التقرير، وبسبب الحاجة إلى تحديث المرافق فيما بين المؤتمرات الرفيعة المستوى، اقترح تخفيض مجال التحديث في حدود المبلغ ٠٠٠ ٤٧٩ ٣ دولار الذي اعتُمد في الأصل لهذا المشروع وفقا لأحكام قرار الجمعية العامة ٢٧٢/٥٨. وأوضحت أن المشروع يشمل تحديث كامل الهياكل الأساسية الكهربائية المطلوبة والمعدات المتعلقة باجتماعات المؤتمرات والترجمة الفورية، بالإضافة إلى استبدال أثاث قاعة المؤتمرات.

٢٢ - واستطردت تقول إن أهم أسباب التأخير في تشييد المرافق المكتبية الإضافية كان عدم تسليم شركة المقاولات التي تم التعاقد معها مستندات التصميم النهائية. ثم ترتب على ذلك تأخير آخر ريثما تتم التسوية مع الشركة، وهي التسوية التي تم التوصل إليها بعد ذلك في كانون الأول/ديسمبر بناء على توصية مكتب الشؤون القانونية. وأوضحت أنه تم توقيع عقد جديد مع إحدى شركات المقاولات المحلية في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، وأن مستندات التشييد، بما في ذلك فواتير الكميات، قد انتهى العمل فيها وأصبحت جاهزة للإعلان عن العطاء.

٢٣ - وأردفت قائلة إنه نظرا لعدم إمكان النظر في تقرير الأمين العام قبل ذلك، فإن المواعيد المعدلة للانتهاء من عملية طرح المناقصة وإرساء العقد أصبحت نهاية عام ٢٠٠٨، وبدء التشييد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، والانتهاء من التشييد في نهاية عام ٢٠١٠، وشغل المرافق في كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وتم نشر التعبير عن الاهتمام في نهاية آب/أغسطس ٢٠٠٨، ومن المتوقع أن تصدر مستندات التشييد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، وذلك رهنا بموافقة الجمعية العامة على التكاليف المعدلة للمشروع.

٢٤ - **السيدة ماكلورغ** (رئيسة اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قدمت التقرير المتعلق باللجنة الاستشارية (A/63/465) وقالت إنه رغم بعض أوجه القلق الحقيقية فيما يتعلق بإدارة مشروعات التشييد في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي، فإن اللجنة الاستشارية توصي بضرورة مواصلة العمل في هذين المشروعين.

٢٥ - وأردفت تقول إن اللجنة الاستشارية توصي باستمرار بضرورة أن تقوم الأمانة بدور تنسيقي يكفل تطبيق نهج منهجي في إدارة المرافق وأعمال التشييد وأعمال الصيانة الرئيسية لمرافق الأمم المتحدة. وأضافت أن الترتيبات الحالية لتخطيط مثل هذه المشاريع وإدارتها ومتابعتها ليست كافية، بالإضافة إلى أنها لا تُنفّذ بطريقة جيدة. ولذا فإنها توصي بضرورة أن يتكفل الأمين العام - عن طريق مساعد الأمين العام لخدمات الدعم المركزية - اعتماد منظور على مستوى المنظومة بشأن الاحتياجات والأولويات المتعلقة بمثل هذه التطورات وأن يحصل مقر العمل الذي ستجري فيه مثل هذه الأعمال على الدعم الكافي. وأوضحت أن الإجراءات الحالية للموافقة على مثل هذه المشاريع، لا تنص على تدخل كاف من جانب الجمعية العامة. وبالمثل فإن أدوار ومسؤوليات المرتبطين بهذه المشاريع ليست واضحة بالقدر الكافي. أما بالنسبة للمستقبل، فإنه ينبغي مطالبة الأمين العام بأن يستعرض الإجراءات وأن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين اقتراحات لتحسينها. وأضافت أن اللجنة الاستشارية توصي أيضا بفرض وضع تقرير مرحلي سنوي عن جميع المشاريع قيد التنفيذ.

٢٦ - وفيما يتعلق بتشييد المرافق المكتبية الإضافية في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، قالت إن اللجنة الاستشارية يساورها القلق لعدم حدوث أي تقدم حقيقي منذ بدء المشروع منذ ست سنوات ونصف. فالمشروع لم يكن يُدار محليا بطريقة جيدة ولم يحصل على دعم مناسب من المقر الرئيسي. كما أن توزيع المسؤوليات بين المقر واللجنة ليس واضحا. وأضافت أنه لا بد من تحسين العملية برمتها، والتعامل مع مسائل القيادة والمسؤولية والمساءلة بصورة شاملة. وبناء على ذلك، فإن اللجنة الاستشارية توصي بضرورة توضيح وتحسين الترتيبات الإدارية لمشروع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على الفور، ضمانا لتنفيذ الجدول الزمني الذي اقتُرح في تقرير الأمين العام، كما توصي بضرورة أن تطلب الجمعية العامة من الأمين العام معالجة أي مسائل عالقة، بما في ذلك الإضافة الملحقة باتفاق البلد المضيف بشأن الإعفاء من الرسوم الجمركية والضرائب والأعمال الجارية في المواقع، والإبلاغ عن الإجراءات التي تُتخذ في التقرير المرحلي التالي. ودعت إلى تحليل العوامل والثغرات وأوجه القصور التي عطّلت تنفيذ خطة التشييد، واستخلاص الدروس لتحسين إدارة المشاريع المماثلة في مختلف أجهزة المنظمة.

٢٧ - واستطردت تقول إنه فيما يتعلق بتحسين وتحديث مرافق المؤتمرات في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي بعد إصدار تقرير الأمين العام (A/62/794) ولكن قبل النظر فيه، أُبلغت اللجنة الاستشارية أنه يجري اقتراح مشروع محدود النطاق، أي لا يشمل إدخال أي تغييرات هندسية أو هيكلية أو مدنية أو ميكانيكية، مع تحديث المرافق الكهربائية

الأساسية وما يتصل بها من معدات في قاعة المؤتمرات ومرافق الترجمة الفورية، وكذلك تغيير الأثاث والإضاءة في قاعات المؤتمرات. وأوضحت أن المشروع سيظل في حدود التكلفة الأصلية التقديرية البالغة ٠٠٠ ٤٧٩ ٣ دولار، وفقا لأحكام قرار الجمعية العامة ٢٧٢/٥٨. وأعربت عن أسف اللجنة الاستشارية لأن المشروع في مجاله المحدود سيعني تقليص عمليات التحسين والتحديث، وإن كانت قد أوصت بالموافقة عليه حتى يمكن الإسراع في تنفيذه.

٢٨ - وفيما يتعلق بتشييد مرافق مكتبية إضافية في نيروبي، قالت إن اللجنة الاستشارية لم تحصل على أي تصميمات تفصيلية ولا تقديرات للتكاليف كما وعد الأمين العام في الاقتراح الأصلي الذي قدمه في عام ٢٠٠١. وأضافت أن اللجنة الاستشارية يساورها القلق من النقص الملموس في الإشراف على إدارة المشروع ومن المشكلات الأخرى في مشروع التشييد، سواء في نيروبي أو في نيويورك. فالتأخيرات في التنفيذ قد ترتب عليها هدر للوقت والموارد. وأضافت أن الأمر بحاجة إلى وضع ضوابط داخلية صارمة وتحديد قيادات ذات كفاءة للإشراف على المشروع .كما أضافت أن اللجنة الاستشارية توصي بالموافقة على اقتراحات الأمين العام، بشرط أن تتلقى الجمعية العامة تقديرات حديثة في الوقت الذي تنظر فيه في هذه المسألة.

٢٩ - واختتمت كلمتها بقولها إنه فيما يتعلق بتشييد مرافق إضافية للاجتماعات في مركز فيينا الدولي، فإن اللجنة الاستشارية ترحب بالتقدم الذي أُحرز والدعم الذي قدمه البلد المضيف، وتوصي بأن تحيط الجمعية العامة علما بتقرير الأمين العام.

٣٠ - **السيد غازالي** (فرنسا): تحدث نيابة عن الاتحاد الأوروبي، وأعرب عن تقديره للدعم والتعاون اللذين قدمهما البلدين المضيفين للمشروعين قيد المناقشة. وأعرب عن امتنان الاتحاد الأوروبي لحكومة النمسا لتحملها الجزء الأكبر من الأعباء المالية للمشروع في فيينا، وتحملها المسؤولية عن إزالة الأسبستوس. وأعلن أن الاتحاد الأوروبي يشاطر اللجنة الاستشارية قلقها، وأنه يرحب بالاقتراحات التي من شأنها تحسين الإشراف على مشاريع التشييد في الأمم المتحدة وإدارتها.

٣١ - **السيد هانتي** (أنتيغوا وبربودا): تحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن الموارد المطلوبة ضرورية لتلبية احتياجات المرافق. ودعا إلى ضرورة الالتزام بالميزانية وبخطط الانتهاء من عمليات التشييد في عام ٢٠١٠, وإلى ضرورة إيجاد حلول عاجلة للتحديات المواجهة في مشروع التشييد في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وأعلن أن مجموعة الـ ٧٧ والصين تشاطر اللجنة الاستشارية قلقها إزاء التأخيرات وسوء إدارة المشاريع، وقال إنه من غير المقبول أن يؤدي انعدام الضوابط الداخلية والمساءلة إلى تعريض المنظمة إلى مخاطر كبيرة.

٣٢ - **السيد فالليكي** (إثيوبيا): أعرب عن اتفاقه مع الرأي القائل بأن الإسراع في حل مشاكل مشروع التشييد في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا يمكن أن يتلافى تصاعد التكاليف وحدوث المزيد من التأخير. وقال إن الأمانة ينبغي أن تعجل بالتعاقد مع مهندس محلي غير متفرغ لإجراء المسح الكمي لكي يقوم بمتابعة سير العمل في عمليات التشييد.

٣٣ - وتابع قائلا إن حكومته اتخذت تدابير للإسراع بتشييد طريق فرعي عام بديل، وبالذات من خلال عقد اجتماعات أسبوعية بين ممثلي اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والسلطات البلدية في أديس أبابا. وأوضح أن البلدية وافقت على أنه بمجرد الانتهاء من الأعمال التحضيرية اللازمة، سيتم الانتهاء من الطريق المؤقت في منتصف تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. أما فيما يتعلق بوضع الإعفاء من الرسوم الجمركية

والضرائب، فقد أقرت الحكومة آلية يتم بمقتضاها رد الرسوم الجمركية والضرائب بعد الانتهاء من عمليات التخليص الجمركي. وأعرب عن استعداد حكومته لمناقشة هذه المسألة على أعلى مستوى بمجرد توصل السلطات المعنية ومكتب الشؤون القانونية إلى اتفاق بشأن الحقائق العملية، وذكر أنها ستواصل التعاون الوثيق مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من أجل الإسراع في تشييد المشروع.

٣٤ - **السيدة ماكدونالد** (مديرة شعبة المرافق والخدمات التجارية): قالت إنه في عام ٢٠٠٠، عندما لم تكن هناك مشاريع كبيرة قيد التنفيذ، خفض المقر الرئيسي عدد الموظفين الذين يتعاملون مع مشاريع التشييد في الخارج من وحدة يتراوح عدد العاملين فيها بين ١٢ و ١٥ موظفا إلى موظف واحد من الفئة الفنية وموظف دعم واحد. وبالتالي أصبحت هناك أسبابا وجيهة للتأخيرات في المشاريع موضع الحديث، وإن كانت الدروس المستفادة في السنوات الماضية ستسفر أيضا عن تحسينات. وأضافت أن إدارة المشروع الخاص باللجنة الاقتصادية لأفريقيا كانت أفضل من إدارة مشروع نيروبي. وأوضحت أن التقريرين يعكسان وضعا سيئا، ولكنهما يشرحان أيضا أسباب التأخير. وأوضحت أن المسائل الخاصة بضريبة القيمة المضافة والطريق الفرعي، سوف تحل من خلال المشاورات غير الرسمية.

٣٥ - **السيدة أورينا** (كوستاريكا): طلبت معلومات عن التكاليف التقديرية لتنفيذ تدابير للسلامة والأمن والوصول إلى المرافق، وهي التكاليف التي لم تذكر في التقارير.

٣٦ - **السيد تاوانا** (جنوب أفريقيا): أعرب عن انزعاجه لتبرير التأخير على أساس ''أسبابه الوجيهة''، في حين أن أخطاء أساسية قد ارتُكبت على امتداد ٦ سنوات. وقال إن هذا الرد يبدو وكأنه ينكر الحاجة إلى إدخال التعديلات التي أوصت بها اللجنة الاستشارية. وتساءل عن الأسباب الأساسية للمشكلة، وما إذا كانت مديرة شعبة المرافق والخدمات التجارية تستطيع أن تصرح بصورة قاطعة بأن كلا المشروعين سيُنجزان في موعدهما وفي حدود ميزانيتهما في عام ٢٠١٠.

٣٧ - **السيدة ماكدونالد** (مديرة شعبة المرافق والخدمات التجارية): أوضحت أنه طبقا للممارسات المعتادة الآن في مشاريع التشييد الجديدة، فإن معايير السلامة والأمن والمبادئ التوجيهية للوصول إلى هذه المشاريع قد دخلت كلها في تصميمات المبنيين.

٣٨ - وفيما يتعلق بمشاعر القلق التي أعرب عنها ممثل جنوب أفريقيا، لاحظت أن الإشارة إلى حالات التأخير لها ''أسبابا وجيهة'' ربما لم تكن أفضل خيار للتعبير. فالمرفق الأول الملحق بتقرير اللجنة الاستشارية (A/63/465) يحتوي على تفاصيل ما حدث. فمشاريع التشييد تتغير دائما في أثناء العمل من خلال مستويات التصميم المختلفة. فمشروع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واجه مشكلات بسبب عدم توافر الخبرة المحلية لتقديم تصميم مبدئي. وقالت إنه من الواضح أن موظفا واحدا لم يكن كافيا لتوفير الإدارة والإشراف المطلوبين. وأعربت عن تأييدها للرأي الذي تبنّته اللجنة الاستشارية أن من الضروري إعادة النظر في هذه الحالات واستفادة دروس منها. واختتمت كلمتها بقولها إنه تم تحديد المسؤوليات بوضوح في المشاريع المختلفة، وإنه بينما يستحيل الجزم أن المشاريع ستُنجز في الوقت المحدد لها، نظرا لطبيعة مشاريع التشييد نفسها، فإن هذه المشاريع ستخضع لإشراف دقيق.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٥.